

النماذج العالمية للذكاء الاقتصادي -دراسة حالة النموذج الألماني-

International Models of economic Intelligence -a case study of German Model-

د.بن سعودي زينب

bensaoudibensaoudi@gmail.com، جامعة طاهري محمد - بشار (الجزائر)،

تاريخ الإرسال: 2021/08/12

تاريخ القبول: 2021/09/06

تاريخ النشر: 2021/09/30

ملخص

نظرا لاشتداد المنافسة بين الدول أصبحت المعلومة المفيدة أكثر طلبا من طرف الدول التي تريد تحقيق تنافسيتها، مستعملة في ذلك العديد من الوسائل منها الذكاء الاقتصادي الذي أصبحت له نماذج عالمية. هدفت الدراسة في جانبها النظري إلى تحديد الأسس التي يقوم عليها أي نموذج ذكاء اقتصادي للدول، ليتم إسقاط النتائج المتحصل عليها على النموذج الألماني، لذا قامت الباحثة بجمع البيانات اللازمة عن طريق مصادر مختلفة مثل الأبحاث العلمية والانترنت ومن تم تحليلها، وتمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يأتي:

- يتلخص مفهوم نموذج الذكاء الاقتصادي في مجموعة من الهياكل المتفاعلة قيم بينها والموجودة داخل الدولة بهدف تحقيق ذكائها الاقتصادي، مما يضمن تنافسيتها بين الدول؛
 - يشتمل نموذج الذكاء الاقتصادي الألماني على جميع مقومات بناء نموذج ذكاء اقتصادي سواء من حيث الهياكل أو من حيث التفاعل مما يعطي انطبعا عن مدى اهتمام ألمانيا به.
- كلمات مفتاحية: ذكاء اقتصادي، تنافسية، معلومة مفيدة، منافسة، نماذج عالمية، نموذج ألماني.

تصنيفات JEL: F52, F62, O32, O38, O58

Abstract

Due to the intensification of competition, useful information became sought-after by countries to achieve their competitiveness, using different tools, like Intelligence Economic, which has become organized in the form of international models. In its theoretical aspect the study aimed to determine the foundations on which any Model of Economic Intelligence (MEI) is based, then the results obtained are projected onto the German model. To achieve its goal, the researcher collected data through various sources such as scientific research, Internet and whoever was analyzed. The study found a set of results:

- The concept of the (MEI) is a group of interacting structures within the state which aim to achieve its economic intelligence to ensures its competitiveness among countries;
- The German (MEI) includes all the elements of building an (MEI), whether in terms of structures or interaction, which gives an impression of Germany's interest in it.

Key words: Competition, Competitiveness, Economic Intelligence, German Model, International Models, Useful Information.

JEL Classification code: F52, F62, O32, O38, O58

المقدمة:

يعرف الذكاء الاقتصادي على أنه السيورة التي تبدأ باستقطاب المعلومة ومن تم تحليلها إلى غاية استعمالها مع ضمان كافة شروط الحماية لهذه العملية، والذي عملت على تبنيه العديد من الدول الرائدة في مجال الاقتصاد من خلال تسخير مجموعة من الهيئات لهذا الغرض في صورة نماذج، وقد تطرق تقرير Martre سنة 1994 للعديد منها، حيث يختلف كل نموذج من دولة إلى أخرى بحسب الهدف الذي تسعى لتحقيقه، ثقافتها وإمكاناتها.

لكن لماذا علينا الاهتمام بنماذج الذكاء الاقتصادي؟ في هذا الصدد يقول (JUILLET, 2004): "في المنافسة الدولية الراهنة، لا يمكن للدولة أن تغيب عن هذا المجال الهام بالنسبة لمستقبل البلد. وأصبح الذكاء الاقتصادي اليوم سياسة عامة شاملة". أي أنه لم يعد مجرد خيار بالنسبة للدول بل أصبح محتما عليها تبنيه من أجل ضمان تنافسية اقتصادياتها عبر توفير المعلومات اللازمة للأطراف الفاعلة داخلها، من بين هذه النماذج العالمية نجد النموذج الألماني، الذي لم يحض بالكثير من الأبحاث لأسباب عدة منها صعوبة اللغة الألمانية من جهة ومن عدم تحديد الأسس التي يقوم عليها أي نموذج من نماذج الذكاء الاقتصادي، كما نجد في العديد من الدراسات الأجنبية التي تذكر بأن ألمانيا لا تمارس الذكاء الاقتصادي بشكل علني كما هو الحال في الدول الأخرى، ليس لأنها لا تعترف بأهميته بل لأنه كما يقال عنها أنها تعترف بالأفعال بدلا من التنظير والمصطلحات.

ولقد تحدت مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي: ما هي الأسس النظرية التي يمكننا على أساسها تحليل نموذج الذكاء الاقتصادي الألماني؟

وتفرع من هذا التساؤل عدد من التساؤلات الأخرى:

- ما هي الأسس التي يبنى عليها أي نموذج من نماذج الذكاء الاقتصادي؟
 - أو بصيغة أخرى كيف يمكن رسم معالم نموذج ذكاء اقتصادي؟
 - ما هي مكونات نموذج الذكاء الاقتصادي الألماني؟
 - هل ترتقي هذه المكونات في عملها لتكوين نموذج ذكاء اقتصادي ألماني قائم بذاته؟
- ومن هذا المنطلق، فإنه يمكننا وضع الفرضية الآتية: "يتوفر نموذج الذكاء الاقتصادي الألماني على جميع مقومات أو أسس بناء نموذج ذكاء اقتصادي قائم بذاته".
- هدفت الدراسة إلى التعرف على أسس بناء نموذج الذكاء الاقتصادي في الجانب النظري منها ومحاولة إسقاطها على النموذج الألماني في الجانب التطبيقي لذا تتمثل أهميتها فيم يأتي:
- تحديد أسس بناء نموذج ذكاء اقتصادي واستعمالها كمرجع لتحديد مكونات النماذج العالمية للذكاء الاقتصادي وعلاقات التفاعل بينها؛
 - بالرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الذكاء الاقتصادي، إلا أن الدراسات التي تناولت النموذج الألماني قليلة جدا؛

- كونها ستتطرق للهيئات المكونة لنموذج الذكاء الاقتصادي الألماني عكس الدراسات الأخرى وخاصة العربية منها والتي ركزت على خصائصه التي وردت في تقرير (MARTRE, 1994)؛
- من خلال الدراسات العربية والانجليزية وحتى الفرنسية نجد أنها تفصل بين نموذج الذكاء الاقتصادي والنظام الوطني للإبداع والابتكار، مما يجعلها أول دراسة تجمع بين المصطلحين.
- وفقا لطبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى لتحقيقها تم الاعتماد على المنهج الوصفي للإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بنموذج الذكاء الاقتصادي والمنهج التحليلي فيم يتعلق بالجانب التطبيقي.
- وقد تمت معالجة الموضوع من خلال المحاور الآتية:
- الإطار النظري للتعرف على مفهوم نماذج الذكاء الاقتصادي وأسس بنائها؛
- أما في الجانب التطبيقي فقد تم إسقاط النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري في تحليل نموذج الذكاء الاقتصادي الألماني.

1- الإطار النظري والدراسات السابقة للموضوع

1-1- الإطار النظري

تعريف الذكاء الاقتصادي:

- التعريف الأول: يعرفه Robert Guillaumot "الذكاء الاقتصادي هو اتحاد لمجموعة من التقنيات القديمة والتقنيات الحديثة التي تمكن من امتلاك معلومة مفيدة بخصوص موضوع معين في الوقت الذي تحتاجون. فالذكاء الاقتصادي هو المعلومة الصحيحة، في الوقت الصحيح؛ (CARAYON, 2003)
- التعريف الثاني: أما Jean-François BERNARDIN فيعرفه على أنه مجموعة من السيوررات التي تسمح لصاحب القرار بأن يكون له فهم جيد للأرضية التي يعمل بها من خلال معطيات مفيدة متوفرة لاتخاذ قرارات استراتيجي.
- بعبارة أخرى: معرفة وفهم من أجل العمل". (CARAYON, 2003)
- من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن الذكاء الاقتصادي على أنه مجموعة من السيوررات التي تبدأ باقتناء المعلومة الصحيحة في الوقت الصحيح من أجل التمكن من اتخاذ القرار الصحيح فهو معرفة وفهم من أجل العمل.
- أما بخصوص المجالات التي يغطيها الذكاء الاقتصادي فترى لجنة التنافسية والأمن الاقتصادي² أن الذكاء الاقتصادي يغطي المجالات الآتية: (CARAYON, 2003)
- في خدمة التماسك الاجتماعي: تعزيز العلاقات بين الدولة والأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين المكيفة مع رهانات التنافسية العالمية يساهم من خلال التنمية الاقتصادية، في المحافظة على النسيج الاجتماعي؛

² Comité pour la Compétitivité et la Sécurité économique

● في خدمة المؤسسات: توفير المعلومة مفيدة، ولا سيما الاقتصادية والمالية، التجارية، القانونية والتنظيمية، العلمية والتقنية؛ تدريب/ توعية المؤسسات لاستخدام المعلومات؛ دعم المؤسسات في الانفتاح على الأسواق الخارجية، في اليقظة التكنولوجية والتنافسية، إلى الحصول على المعرفة الجديدة...

● في خدمة الدولة: تحديد السياسات والاستراتيجيات، توضيح، استحداث أدوات وأساليب التنظيم والعمل داخل الحكومة والإدارة المهادف لزيادة الأداء الاقتصادي في فرنسا (وبالتالي في الدول). بما في ذلك من خلال تحسين تدفق المعلومة والتعاون بين الوزارات بصفة دورية. بهذا المعنى، يصبح الذكاء الاقتصادي بمثابة رافعة (داعم) لإصلاح الدولة.

يجمع الباحثون على أن للذكاء الاقتصادي ثلاث أبعاد هي: اليقظة التي من خلالها تتمكن من اكتشاف المحيط، الحماية أي حماية الإرث المعلوماتي والتأثير بما يخدم مصالح الجهة التي تمارس الذكاء الاقتصادي.

إلا أن تجسيد الذكاء الاقتصادي على أرض الواقع يختلف باختلاف المستوى أو الجهة التي تمارسه، فإذا مارسه المؤسسة فستسخر له الوسائل التي تمكنها من ذلك، أما إذا مارسه الدولة فحتماً ستتغير الوسائل، لذا ستقتصر الدراسة الحالية على الوسائل الخاصة بالمستوى الكلي فقط.

تجدر الإشارة إلى وجود مجموعة من الاعتبارات التي تؤخذ بعين الاعتبار في اختيار النموذج: وهي حسب ما ورد في تقرير (MARTRE, 1994) كما يأتي:

- الأداء العام للهندسة الإستراتيجية للمعلومات للبلد محل الدراسة؛
- نماذج الاتصال بين أجهزة الذكاء الاقتصادي والقطاعين العام والخاص في الدولة؛
- التجديد في مجال الذكاء الاقتصادي؛
- مدى استخدام الذكاء الاقتصادي كوسيلة للتأثير في المنافسة الاقتصادية؛
- تطوير سوق خاص بالذكاء الاقتصادي؛
- إدراج إدارة الذكاء الاقتصادي في حياة المؤسسات.

مكونات نموذج الذكاء الاقتصادي: بخصوص الهيئات المكونة لنموذج الذكاء الاقتصادي سنحاول استخلاصها من خلال الملحق رقم 7 من تقرير (CARAYON, 2003) الذي وضع مقترحات لنماذج ذكاء اقتصادي لكل من اليابان، ألمانيا، بريطانيا وكندا حيث نجد بأن كل نموذج يتكون من: تنظيمات مساعدة على البحث والتطوير، تنظيمات خاصة بالمعلومات من المستوى الأول، تنظيمات مساعدة على غزو الأسواق وتنظيمات خاصة بالاستعلام والتأثير، وإذا ما استندنا إلى الأبعاد الثلاثة الخاصة بالذكاء الاقتصادي نستنتج أن كلا منها قد احتوى على: هيئات خاصة بجمع المعلومات أي اليقظة (وهي تنظيمات مساعدة على البحث والتطوير، تنظيمات خاصة بالمعلومات من المستوى الأول)، وأخرى خاصة بالتأثير (وهي تنظيمات مساعدة على غزو الأسواق وتنظيمات خاصة بالاستعلام والتأثير) في حين لم يتطرق للهيئات الخاصة بالحماية والتي قد تتضمنها هيئات اليقظة أو قد تكون منفصلة عنها.

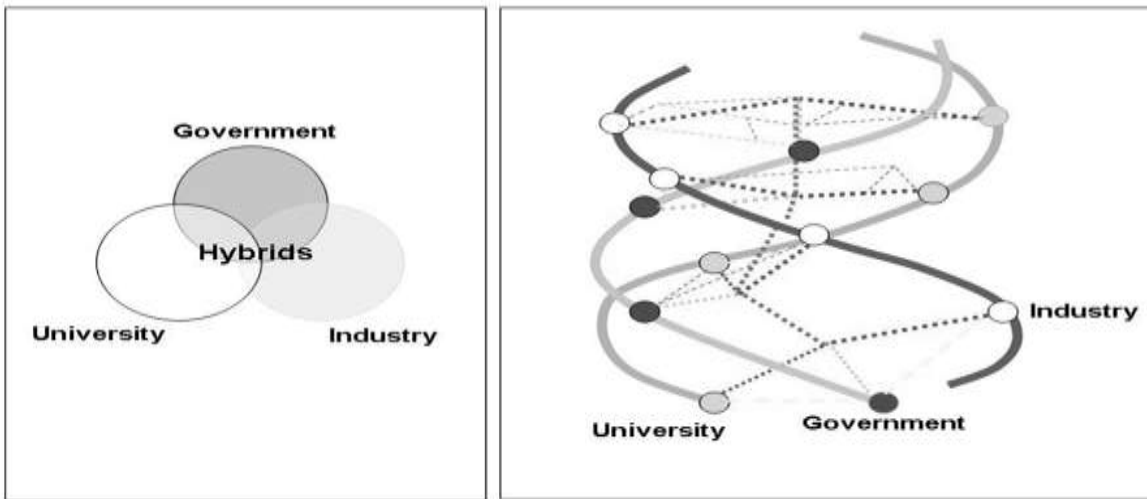
وهو التقسيم الذي ستعتمده الدراسة الحالية:

● الهيئات الخاصة باليقظة: تشمل كل من التنظيمات المساعدة على البحث والتطوير والتنظيمات الخاصة بالمعلومات من المستوى الأول.

➤ التنظيمات المساعدة على البحث والتطوير: تعتبر الباحثة بأن التنظيمات المساعدة على البحث والتطوير تتمثل فيم يعرف في الدراسات الانجليزية بـ "النظام الوطني للإبداع والابتكار"³.

✓ مفهوم النظام الوطني للإبداع والابتكار: كما يعرفه (Niosi 1993) "هو نظام من التفاعلات بين الشركات العامة والخاصة (سواء كانت كبيرة أو صغيرة) والجامعات والوكالات الحكومية التي تعمل على إنتاج العلوم والتكنولوجيا داخل حدود الوطن. يمكن أن تكون هذه التفاعلات من خلال هذه الوحدات تقنية وتجارية وقانونية ومالية. الغرض من تفاعلاتهم فهو تطوير وحماية وتمويل وتنظيم المعرفة العلمية والتكنولوجية الجديدة." (BEDDEK, 2010/2011, p. 15)

✓ مكونات النظام الوطني للإبداع والابتكار: تتمثل أهم مكونات النظام الوطني للإبداع والابتكار من كل من الحكومة، الصناعة والجامعات، ويقصد بالحكومة مجموع الهيئات الحكومية التي تعمل على استقطاب المعلومات المفيدة للذكاء الاقتصادي للدولة أو تمويل العمليات الخاصة به وتتمثل عادة في الوزارات كوزارة الاقتصاد، وزارة الصناعة، أو قد تكون هيئات حكومية مخصصة بصفة خاصة للذكاء الاقتصادي، أما الصناعة فيقصد بها مجموع المؤسسات التي تشكل النسيج الصناعي للدولة والتي تقوم أو تدعم عمليات الإبداع والابتكار أو بمعنى آخر البحث والتطوير، أما الجامعة فهي المورد الرئيسي لتشكيل فرد أو رأسمال بشري قادر على تحقيق الذكاء الاقتصادي للدولة. الشكل (1): مكونات النظام الوطني للإبداع والابتكار



المصدر: (JOFRE, 2008)

³ National Innovation System (NIS)

➤ الهيئات الخاصة بالمعلومات من المستوى الأول: فيم يخص الهيئات الخاصة بالمعلومات من المستوى الأول فقد ذكر تقرير (CARAYON, 2003) في النماذج التي اقترحها في الملحق رقم 7 كل من المنظمات غير الحكومية والصحافة، بنوك المعلومات، الإدارات المحلية

✓ المنظمات غير الحكومية ONG: ونعرفها استناداً لما جاء في قاموس (Toupictionnaire le dictionnaire de politique): المنظمة غير الحكومية هي منظمة مجتمع مدني ذات مصلحة عامة أو ذات طبيعة إنسانية، ولا تعتمد على دولة أو مؤسسة دولية. تقرر المنظمة غير الحكومية بشكل مستقل الإجراءات التي تتخذها، أعضاؤها من المتطوعين، وعادة ما يتم تنظيمهم في الجمعيات، تأتي مواردها من الأموال العامة أو الخاصة.

يمكن أن يتخذ نشاطها شكل تدخل للإسعافات الأولية ومساعدة السكان المعرضين للخطر في حالة الكوارث الطبيعية والحروب والزوح والأوبئة... كما تقوم المنظمات غير الحكومية ببرامج طويلة الأجل وأقل شهرة، مساعدات التنمية: التعليم، الصحة، إمدادات المياه، محاربة الفقر، حقوق الإنسان....

✓ الصحافة: الصحافة أو الصحافة المكتوبة تشير إلى جميع الصحف بشكل عام، يشمل جميع وسائل نشر المعلومات المكتوبة: الصحف اليومية، الصحف الأسبوعية والدوريات الأخرى، فضلاً عن المنظمات المهنية التي تساهم في نشر المعلومات المكتوبة؛ (Toupictionnaire : le dictionnaire de politique)

✓ بنوك المعلومات: مجموعة من المعلومات يتم تنظيمها وهيكلتها في قواعد بيانات معينة، وفق مجال معين أو عدة مجالات بطريقة تسمح لمستخدميها تسهيل الوصول إليها؛

✓ الإدارات المحلية: ذلك التنظيم الإداري لإقليم دولة ما والذي تلجأ بموجبه الحكومة المركزية إلى توزيع بعض المهام وإسنادها إلى هيئات محلية مستقلة ومنتخبة، تمارس مهامها على إقليم جغرافي محدد وتكون مسؤولة أمام الحكومة المركزية. (شايب، 2015)

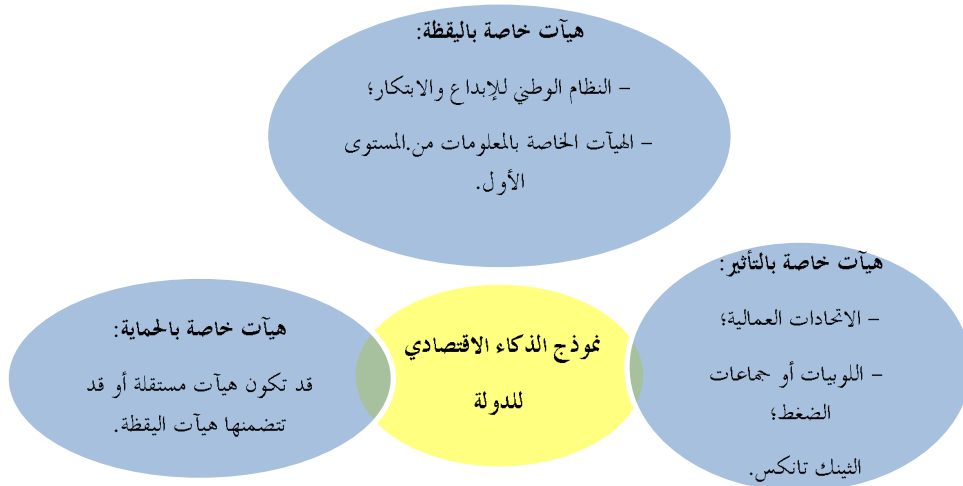
• هيئات خاصة بالحماية: تعتبر الحماية عنصراً أساسياً من عناصر الذكاء الاقتصادي مهما كان المستوى أو الجهة التي تمارسه، وقد تخصص له الدولة سواء هيئات منفصلة خاصة بالحماية أو قد يمارس ضمناً من طرف الهيئات الخاصة باليقظة.

• هيئات خاصة بالتأثير: يعتبر التأثير العنصر الفاصل الذي من خلاله ينتقل الذكاء الاقتصادي من الدور الدفاعي إلى الدور الهجومي.

تري الباحثة بأن هيئات التأثير سواء من حيث عددها أو فاعليتها تعكس مدى قوة الدولة مقارنة بمنافسيها، ويتمثل في مجموع الهيئات التي لها ارتباط بالحدود الخارجية للدولة، ونذكر كأثلة النقابات، اللوبيات أو جماعات الضغط، الشينك تانكس....

- النقابات Syndicat: أصل الكلمة مشتق من اليونانية القديمة súndikos محام، تتألف من sún مع dikos أي محاكمة وعدالة. (Toupictionnaire : le dictionnaire de politique)
- النقابة عبارة عن اتحاد للأشخاص الذين يهدفون إلى الدفاع عن المصالح المهنية والاقتصادية لأعضائها (الموظفين والعمال والمديرين التنفيذيين وأرباب العمل والمهنة الحرة). يسعى الاتحاد إلى تقديم مطالب خاصة بالأجور وظروف العمل والمزايا الاجتماعية ... (Toupictionnaire : le dictionnaire de politique)
- اللوبي: يرتبط هذا المصطلح بالنفوذ، ويشير إلى المكان الذي تعبر فيه مجموعات المصالح عن نفسها في بريطانيا، كما عبر في عام 1830 عن أروقة غرفة مجلس العموم البريطانية، المكان الذي كان يقوم فيه أعضاء جماعة الضغط بالمناقشة مع النواب، أما اليوم فهو يشير إلى جماعات الضغط نفسها (GLOAGUEN, 2012, p. 32)، كما يعبر عنه بالعديد من المصطلحات في اللغة الفرنسية مثل: مجموعة المصالح، مجموعة الضغط، مجموعة التأثير (Le lobbying stratégique). فاللوبي هو هيكل منظم لتمثيل مصالح مجموعة معينة والدفاع عنها من خلال ممارسة ضغوط أو تأثيرات على الأشخاص أو المؤسسات التي تحتفظ بالسلطة (Le lobbying stratégique)، إلا أن نشاطه قد يؤثر على الديمقراطية في البلد، لذا يجب أن يكون نشاطه محددًا ومرسومًا المعالم لكي يحافظ على كونه مفيدًا لصنع القرار السياسي (ESCURAT, 2016)؛
- الثينك تانكس THINK TANKS: وهي مراكز بحث تنتج تصورات، أفكار لحلول استشرافية، في المجال العسكري، الاجتماعي والاقتصادي البيئي والحضاري، وتعتبر اليوم قواعد خلفية إستراتيجية لدوائر صناعة القرار في العالم (داي، 2016/2015، صفحة 21)، فبالرغم من كونها مراكز بحث إلا أنها تمارس التأثير، حيث ورد في دراسة (FERRIA & VACHEL, 2019): "من خلال عدد كبير من الخبراء، أصبحت مؤسسات الثينك تانكس جهات فاعلة ذات تأثير في الطبقة السياسية والمجتمع الفرنسي، وهذا من خلال قدرتها على إنتاج المعرفة وتعزيز الأفكار الناشئة من دوائر التفكير الخاصة بها" وبالتالي يمكننا تعريفها على أنها مراكز بحث تعمل الجهات التي تقوم بها بإنتاج المعرفة وتعزيز الأفكار التي تخدم مصالحها سواء على المستوى السياسي، الاجتماعي...
- ومنه يمكننا وضع تلخيص لنموذج الذكاء الاقتصادي في الشكل الآتي:

الشكل (2): مكونات نموذج الذكاء الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على المعطيات السابقة

كما لا بد لهذه الهيئات من التفاعل فيم بينها لتحقيق الذكاء الاقتصادي للدولة، فعملها بصفة متفرقة لن يتمخض عنه ذكاء اقتصاديا، فهينات اليقظة لا بد لها من أن تعمل بانسجام وتناسق مع هيئات التأثير والتي بدورها لا بد وأن تنسجم مع هيئات الحماية والكل يعمل لتحقيق الأهداف المرجوة من الذكاء الاقتصادي. هذا التفاعل والذي تقترح الباحثة تسميته بالعنصر الخفي يجب أن يكون موجودا بين مكونات نموذج الذكاء الاقتصادي وهو الشيء الذي يصنع الفارق، فعملها من دونه لن يحقق الجدوى من وجودها.

1-2- الدراسات السابقة

من خلال البحث في الدراسات التي تناولت نموذج الذكاء الاقتصادي الألماني لاحظنا ندرة الدراسات التي تناولته بشكل مباشر في حين نجد أن العديد من الدراسات قد تناولته بشكل عرضي مبرزة خصائصه التي ذكرها تقرير (MARTRE, 1994) باعتباره المرجع الأساسي للبحوث الخاصة بالذكاء الاقتصادي، كما تناولته دراسات أخرى بشكل جزئي من خلال النظام الوطني للإبداع والابتكار الألماني، فيم يلي بعض الدراسات التي تناولت الذكاء الاقتصادي الألماني:

- دراسة (آيت قاسي عزو، مسيليتي، و بن زيدان، 2018) بعنوان "الذكاء الاقتصادي لمواجهة الأزمات الاقتصادية - عرض النموذج الألماني-" هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه الذكاء الاقتصادي في الاستعداد، التسيير والخروج من الأزمة الاقتصادية واستعادة النشاط من خلال عرض النموذج الألماني، فهو لا يعوض أحد أنماط إدارة الأزمات الاقتصادية، لكنه يوجه أصحاب القرار لاتباع السيناريو الذي يحقق أكبر منفعة وأقل الأضرار؛

• دراسة (MATTHEW & ALLEN, 2015) بعنوان "The National Innovation

"System in Germany" تناولت الدراسة تطور النظام الوطني للإبداع والابتكار الألماني، الذي يركز على الدعم المؤسسي لتطوير منتجات وخدمات جديدة، ليتم بعدها تحليل دور معاهد البحث وهيئات التمويل والمبادرات السياسية والأنظمة التعليمية وخطط التدريب المهني، كما بينت الدراسة دور هذه الهيئات في تحديد نقاط القوة التنافسية الألمانية في الصناعات ذات التقنية العالية والمتوسطة، كما توصلت إلى أن نظام الابتكار الوطني في ألمانيا في وضع جيد لتوفير هذه الموارد للشركات، ومع ذلك، يمكن أن يخلق صعوبات للشركات العاملة في صناعات التكنولوجيا الفائقة، لذا سعت مبادرات حكومية مختلفة لتصحيح هذا الخلل، إلا أنه من السابق لأوانه معرفة مدى نجاح تلك الجهود.

المساهمات التي تعتقد الباحثة تقديمها مقارنة بالدراسات الأخرى: من خلال استعراض الدراسات السابقة للموضوع،

يمكن تلخيص مساهمات الدراسة الحالية عما جاءت به الدراسات السابقة فيما يلي:

- حسب الأبحاث التي قامت بها الباحثة، فإن الدراسة الحالية ستكون أول دراسة تقوم بتحديد أسس بناء نموذج ذكاء اقتصادي واستعمالها كمرجع لتحديد مكونات نموذج اقتصادي؛
- من خلال الدراسات العربية والانجليزية وحتى الفرنسية نجد أنها تفصل بين نموذج الذكاء الاقتصادي والنظام الوطني للإبداع والابتكار مما يجعلها أول دراسة تعمل على تحديد العلاقة بين المصطلحين كما تم التطرق إليه في الجانب النظري للدراسة؛
- تطرق الدراسة الحالية إلى الهيئات المكونة لنموذج الذكاء الاقتصادي الألماني وعلاقات التفاعل القائمة بينها بدلا من الاقتصار على خصائصه فقط.

2- النتائج

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل المفاهيم المتعلقة بالجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فقد تم اعتماد طريقة دراسة الحالة من أجل الحصول على المعلومات ومن ثم تحليلها لمناقشة النتائج وفيم يخص مصادر البيانات فتمثلت في كل من الأبحاث العلمية بالإضافة إلى مواقع الانترنت. رأينا في الجانب النظري للدراسة تعريف نموذج الذكاء الاقتصادي وكذا مكوناته بصفة عامة، وفيم يلي استعراض لأهم مكونات النموذج الألماني.

- الهيئات الخاصة باليقظة:

➤ النظام الوطني للإبداع والابتكار الألماني: وقد ذكرت دراسة (Spielkamp & Vopel,

1997, p. 13) كل من الوزارة الفيدرالية للتعليم والعلوم والبحوث والتكنولوجيا (BMBF) ووزارة الدفاع

الفيدرالية (BMVg) والوزارة الاتحادية للاقتصاد (BMWV)، على أنها الممول لأعمال البحث والتطوير، لكن

تبقى الوزارة الفيدرالية للتعليم والعلوم والبحوث والتكنولوجيا (BMBF) هي الممول الرئيسي.

وتغطي عملية التمويل التي تقدمها الوزارة الفيدرالية للتعليم والعلوم والبحوث والتكنولوجيا (BMBF) أربعة مجالات رئيسية: (Spielkamp & Vopel, 1997, p. 13)

- ✓ دعم المؤسسات والمنظمات التي تقوم بالبحث والتطوير؛
 - ✓ دعم مشاريع البحث والتطوير في قطاع الأعمال التجارية (المباشرة وغير المباشرة)؛
 - ✓ تمويل الدعم لمجالات خاصة بالبحث بشكل مستقل عن المؤسسة أو الشركة في المكان الذي يتم أو سيتم القيام بها؛
 - ✓ تمويل، توسعة وتشديد الجامعات وبناء البنية التحتية.
- أما المكونات الأخرى للنظام الوطني للإبداع والابتكار الألماني فقد قسمتها نفس الدراسة إلى: منظمات ترقية المشاريع، منظمات داعمة للمعاهد (مراكز الأبحاث)، المؤسسات الفيدرالية التي تقوم بالبحث والتطوير، الجامعات المرتبطة ببرامج خاصة وجامعات (أي جامعات أخرى).
- ✓ منظمات ترقية المشاريع:

- مؤسسة الأبحاث الألمانية أو Deutsche Forschungsgemeinschaft (DFG):

هي الهيئة المركزية لتقديم المنح في ألمانيا والتي تتمتع بالتمويل الذاتي. (Allen, 2009, p. 376)

تتمثل مهمتها في تقديم الدعم المالي للمشاريع البحثية التي يتم تنفيذها، أولاً وقبل كل شيء، من قبل الباحثين في التعليم العالي. تشجع البحث في جميع فروع العلوم بما فيها الإنسانية في الجامعات بشكل أساسي وثانياً في معاهد البحوث الأخرى الممولة من القطاع العام. علاوة على ذلك، تسعى المؤسسة إلى تسهيل التعاون بين الباحثين ودعمهم في بداية حياتهم المهنية بالإضافة إلى تعزيز الروابط بين مراكز البحث الألمانية والمغترين. (Allen, 2009, p. 376)

تعود جذور مؤسسة الأبحاث الألمانية إلى عام 1920 عندما تأسست المنظمة التي سبقتها، وهي جمعية الطوارئ للعلوم الألمانية، أو Notgemeinschaft der Deutschen Wissenschaft. تم إنشاء هذه المنظمة في عام 1949، وبعد اندماجها مع مجلس الأبحاث في عام 1951 أعيدت تسميتها باسم مؤسسة الأبحاث الألمانية، هذا ويتكون أعضاؤها الحاليون من 69 مؤسسة للتعليم العالي، 15 مؤسسة بحثية غير جامعية، 7 أكاديميات، 3 جمعيات صناعية. (Allen, 2009, p. 376)

- خدمة التبادل الأكاديمي الألماني "DAAD": "Deutscher Akademischer

Austauschdienst" هي المنظمة التي تدعم وتنظم برامج التبادل للطلاب والباحثين في الدراسات العليا وما بعد الدكتوراه مع الجامعات والمعاهد البحثية الأجنبية، وهي مؤسسة مشتركة للجامعات ويتم تمويلها بشكل أساسي من قبل وزارة الشؤون الخارجية ووزارة التعليم والعلوم والبحوث والتكنولوجيا (BMBF) ومن خلال بعض شركاء التعاون الأجنبي. الأدوات الرئيسية هي المنح الدراسية والدعم المالي لطلاب التبادل والباحثين وكذلك تنظيم

الإجراءات الإدارية. بالإضافة إلى ذلك، يوفر معلومات حول برامج البحث والجامعات وفرص التدريس الأجنبية وما إلى ذلك. (Spielkamp & Vopel, 1997, p. 14)

- مؤسسة ألكسندر فون هنبولت "AvH" "Alexander von Humboldt foundation" تدعم العلماء والباحثين الأجانب، تم تأسيسها وتمويلها بشكل رئيسي من قبل وزارة الخارجية ووزارة التعليم والعلوم والبحوث والتكنولوجيا. (Spielkamp & Vopel, 1997, p. 14)

- اتحاد Stifterverband: هو عبارة عن اتحاد لشركات ومنظمات خاصة غير ربحية مختلفة وأفراد، يقوم بدعم مشاريع العلوم والتكنولوجيا وكذلك المعاهد أو المنظمات الأخرى التي تحتاج إلى مساعدة مالية أو تنظيمية إضافية لأداء البحث والتطوير، كما يوفر خدمات مثل إحصاءات المؤشرات الاقتصادية والندوات ومرافق البنية التحتية للأنشطة العلمية. (Spielkamp & Vopel, 1997, p. 14)

- شركة فولسفاغن أو Volkswagen-Foundation ولديها ثلاث مهام رئيسية وفقا لما جاء في دراسة (Spielkamp & Vopel, 1997, p. 14) وهي:

- تعزيز البحث الأساسي في مجالات خاصة؛
- تحسين البنية التحتية للبحث والتدريس والتواصل العلمي؛
- تعزيز البحث الموجه نحو التعاون مع الدول الأجنبية، يمكن دعم المؤسسات فقط من قبل Volkswagen-Foundation ولفترة محدودة فقط.

- المؤسسة الفيدرالية الألمانية للبيئة (Deutsche Bundesstiftung Umwelt، BDU): تدعم المؤسسة الفيدرالية الألمانية للبيئة البحوث التطبيقية والابتكارات في مجال حماية البيئة مع التركيز بشكل خاص على الشركات متوسطة الحجم. المهمة الرئيسية هي نقل المعرفة حول حماية البيئة والمعرفة التكنولوجية المتعلقة بها. (Spielkamp & Vopel, 1997, p. 14)

- مركز الدراسات والبحوث الأوروبية المتقدمة أو "Center of Advanced European Studies and Research" (CAESAR): هذه الهيئة الممولة من طرف الحكومة الفيدرالية ليس لها مجال بحث خاص ولكنها موجهة نحو البحث والتطوير في التقنيات الجديدة. (Spielkamp & Vopel, 1997, p. 15)

- جمعية الأعمال الصناعية أو "Arbeitsgemeinschaft industrieller Forschungsvereinigungen" (AiF) وهو تنظيم يعمل على التنسيق بين 104 جمعية خاصة بالبحوث في مجال الصناعة، وفقا لما جاء في شرح (Lingee).
✓ منظمات داعمة للمعاهد (مراكز الأبحاث):

- جمعية ماكس بلانك لترقية العلوم The Max Planck Society for the Advancement of Science: تأسست جمعية ماكس بلانكس لتقدم العلوم في عام 1948 كمنظمة بحثية مستقلة غير هادفة للربح. على الرغم من تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنه يمكن إرجاع جذورها إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، حيث إنفا المنظمة التي خلفت جمعية القيصر فيلهلم، التي تأسست عام 1911. وقد نمت جمعية ماكس بلانك من 25 معهدًا بحثيًا في عام 1948 إلى 78 معاهد ومراكز أبحاث في ألمانيا في عام 2007. بالإضافة إلى ذلك، لديها ثلاثة معاهد في الخارج وعدة فروع في الخارج. في المجموع ، توظف جمعية ماكس بلانكس حوالي 23400 شخص. (Allen, 2009, p. 377)

- جمعية فراونhofer "The Fraunhofer Society" أسست جمعية فراونhofer في عام 1949، تولت في البداية دورًا استشاريًا وإداريًا إلى حد كبير لتوجيه الأموال العامة إلى الباحثين الذين كانوا يجرون أبحاث المشاريع التي يمكن أن تفيد الصناعة، ليتغير دورها في السبعينات حيث بدأت في تلقي التمويل من الحكومة الفيدرالية، والذي كان يضاها ذلك من الصناعة لإجراء أبحاثها الخاصة، استمر هذا التركيز حتى يومنا هذا حيث تهدف الجمعية إلى إجراء البحوث التطبيقية التي تعود بفائدة مباشرة على المؤسسات الخاصة والعامة والتي تساعد المجتمع ككل. يقوم بإجراء البحوث التعاقدية للعاملين في كل من القطاعين الخاص (التصنيع والخدمات) العام. يوجد في ألمانيا 56 معهد لفراونhofer توظف ما يقارب 13000 شخص. بالإضافة إلى ذلك ، لديها مراكز أبحاث في دول أوروبية أخرى والولايات المتحدة الأمريكية وآسيا والشرق الأوسط. (Allen, 2009, p. 377)

- جمعية هيرمان فون هيلمهولتز لمراكز الأبحاث "Hermann von Helmholtz" في عام 2001، اجتمع 15 مركزًا بحثيًا مركزًا على جوانب مختلفة من الطب الحيوي والعلوم والتكنولوجيا معًا لتشكيل جمعية هيلمهولتز، وهي أكبر منظمة بحثية في ألمانيا. (Allen, 2009, p. 376)

- جمعية لايبنيذ للعلوم "The Leibniz Science Association" أو "Blue List Institutions" التي بدأت في عام 1977 بتمويل من الحكومة الفيدرالية و Ladernder كمراكز بحث مستقلة (Allen, 2009, p. 377) ونعرفها انطلاقًا مما جاء في موقعها الرسمي: (About Leibniz Association)

تشكل جمعية Leibniz من 96 مؤسسة بحثية مستقلة تتراوح في التركيز من العلوم الطبيعية والهندسية والبيئية إلى الاقتصاد والعلوم المكانية والاجتماعية والعلوم الإنسانية. تعالج معاهد لايبنيذ القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ذات الصلة. يقومون بإجراء البحوث الأساسية التطبيقية والمعرفية، يحافظون على البنية التحتية العلمية ويقدمون الخدمات القائمة على البحث.

- المؤسسات الفيدرالية التي تقوم بالبحث والتطوير: وهي الأكثر ارتباطاً بالحكومة الفيدرالية، يهدف بحثهم إلى الحصول على النتائج العلمية التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بمجال نشاط الوزارة، يتم استخدام هذه النتائج كأساس لاتخاذ القرار لضمان التنفيذ السليم لوظائف الإدارات مثل المشاكل الأمنية والعسكرية والنقل العام والمعايير. (Spielkamp & Vopel, 1997, pp. 16-17)

- يقدر عددها بأربعين مؤسسة فدرالية يتم تمويلها من طرف الحكومة في حين يقدر تمويلها الذاتي بـ 4% فقط والناجح عن أعمالها التجارية وفقاً لما جاء في موقع (Federal ministry of education and research).

- كما ذكر نفس الموقع أن المؤسسات البحثية الفيدرالية تقوم بإجراء البحوث في جميع المجالات تقريباً، حيث يهتم الباحثون فيها بالقضايا الحالية، مثل:

- تأثير التقنيات الحديثة؛
- الصحة والتغذية؛
- التنقل والتنمية الحضرية؛
- حماية البيئة والطاقة والمناخ؛
- تغير ظروف العمل والمعيشة.

يتم تمويل هذه التسهيلات بالكامل من قبل الحكومة الفيدرالية. تنتمي أيضاً مجموعة متنوعة من المكتبات الفنية والعلمية ومراكز المعلومات إلى مجالات المسؤولية هذه، وبالتالي فهي جزء من نظام تحويل المعرفة أيضاً؛ (Spielkamp & Vopel, 1997, pp. 16-17)

- مجلس العلوم الألماني "Wissenschaftsrat": وقد ذكرته دراسة (Allen, 2009, p. 376) كأحد هيئات النظام الوطني للإبداع والابتكار الألماني، تأسس في عام 1957 بعد اتفاق بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية، وله وظيفة تنسيقية واستشارية فيما يتعلق بتطوير مؤسسات التعليم العالي والعلوم والبحث.

✓ الجامعات ذات البرامج الخاصة: بالرغم من أن المسؤولية الوحيدة للدول هي التعليم، بما في ذلك التعليم العالي، إلا أنه ومن أجل الحفاظ على بيئة جذابة للبحث والابتكار، تدعم الحكومة الفيدرالية بناء وتوسيع مؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى برامج خاصة تنفذها الحكومة الفيدرالية لفترات زمنية محدودة بالاتفاق مع حكومات الولايات من أجل دعم الجامعات في المجالات التي تتطلب تمويلًا سريعًا وعاليًا، هذه البرامج الخاصة مفيدة للتدريس والبحث وتحتوي على برامج الدراسات العليا وما بعد الدكتوراه بالإضافة إلى برامج البحث الخاصة. (Spielkamp & Vopel, 1997, p. 17)

✓ الجامعات: ترى دراسة (Allen, 2009, p. 385) أن للنظام الجامعي في ألمانيا دور كبير في دعم نظام الذكاء الاقتصادي مستشهدة بالكم الكبير نسبيا من الخرجين في الهندسة والتصنيع والبناء.

➤ الهيئات الخاصة بالمعلومات من المستوى الأول فقد ذكر تقرير (CARAYON, 2003) في الملحق رقم 7 وبالتحديد في الجزء الخاص بنموذج الذكاء الاقتصادي الألماني كلا من المنظمات غير الحكومية والصحافة.

✓ المنظمات غير الحكومية: وقد ذكر تقرير (CARAYON, 2003) منظمة واحدة وهي منظمة الشفافية الدولية أو "Transparency International": وهي منظمة غير حكومية يقع مقرها في العاصمة الألمانية برلين (ZINNBAUE, DOBSON, & DESPOT, 2009) تعمل على مكافحة الفساد تعمل في أكثر من 100 دولة لإنهاء ظلم الفساد حسب الموقع الرسمي لها (About Transparency International, 2020)

✓ الصحافة: وقد ذكر تقرير (CARAYON, 2003) كمثال فقط "IDW الألماني" وقد أنشأت بمبادرة ثلاث جامعات ألمانية هي "بوخوم ، بايروت ، كلوستال" بإطلاق منصة علمية على الإنترنت في عام 1995، تهدف إلى ضمان التوسط بين الجهات الفاعلة التي ترغب في نشر المعلومات العلمية ومجموعة من الجماهير التي يحتمل أن تكون مهتمة بهذه المعلومات (CARAYON, 2003)، وهي كما يعرفها الموقع الرسمي لها (Information about the IDW): هي بوابة إخبارية للحصول على معلومات محدثة من العلوم والبحوث، فهو يجمع المجتمع العلمي والجمهور من خلال نشر الأخبار وجدول الأحداث من مؤسساها الأعضاء البالغ عددها 1000 مؤسسة وتوزيعها على 40 ألف مشترك، من بينهم 8000 صحفي.

● الهيئات الخاصة بالتأثير: ونجد في الملحق رقم 7 من تقرير (CARAYON, 2003) هئتين للتأثير وهما:

➤ وكالة التجارة الخارجية الفيدرالية التابعة لوزارة الاقتصاد المسؤولة عن مساعدة الشركات الألمانية في الأسواق الخارجية، عبر الشبكة القنصلية، لديها مصادر في الخارج، ولا سيما شبكة من المراسلين في حوالي خمسين دولة أجنبية تستضيفها غرف التجارة والصناعة في الخارج، وتجمع المعلومات وتحللها بهدف لتزويد الشركات الألمانية بها، لذا فممثلي الولايات الاتحادية تمثل أداة قوية لتأثير للشركات في الخارج. (ADIT, 2007)

➤ اتحاد النقابات العمالية الألماني (DGB) Deutscher Gewerkschaftsbund: لا يزال اتحاد النقابات العمالية الألماني أكبر نقابة عمالية وطنية داخل الاتحاد الأوروبي، لديها ثمانية نقابات أعضاء، بما في ذلك المركزي القوي (Ver.di Vereinigte Dienstleistungsgewerkschaft)، المخصص للأنشطة الخدمية، وIG Metall وهو اتحاد صناعي الذي يتجاوز عدد أعضائه اليوم 5 ملايين عضو منذ اندماج نقابة الموظفين الصغيرة DAG Deutsche Angestelltenengewerkschaft مع Ver.di في عام 2001.

ليس هناك سوى نقابتين أخريين في ألمانيا خارج DGB القوي، وهما: اتحاد الموظفين الألمان، الذي يبلغ عدد أعضائه أكثر من المليون منذ أوائل التسعينيات، ولكن ليس لديهم الحق في الإضراب، والاتحاد المسيحي الصغير CGC Christlicher Gewerkschaftsbund الذي حافظ على عدد أعضائه في حدود 300.000 منذ 25 عامًا. (LESTRADÉ, 2007, p. 2)

➤ مراكز البحوث الألمانية "التيك ثانكس الألماني": بالرغم من عدم وجوده في الملحق رقم 7 من تقرير (CARAYON, 2003)، إلا أنه لا يمكننا إهمال دوره في تحقيق نموذج الذكاء الاقتصادي الألماني، ويتمثل فيما يعرف بشبكة "Kompetentznetze"، التي تعمل على ربط معاهد البحوث والمؤسسات كما تعمل على توفير المعلومات (ADIT, 2007, p. 67).

وفقاً لدليل مراكز البحوث الألماني، يوجد في ألمانيا 135 مركزاً في ألمانيا، بما في ذلك مراكز البحوث الجامعية. تم تأسيس أكثر من نصف معاهد الأبحاث السياسية منذ عام 1975، لكن العديد منها بدأت عملها قبل عام 1975 بحسب (2008) <http://www.thinktankdirectory.org> (نقلاً عن German Think Tank Guide, 2008).

• الهيئات الخاصة بالحماية: وقد عرضت دراسة (ADIT, 2007) هئتين خاصتين بالحماية وهما:

➤ المكتب الاتحادي لحماية الدستور (BFV, Bundesamt für Verfassungsschutz)، وهو هيئة عامة وجهت تحقيقاً منذ سقوط جدار برلين اتجاه الاتحاد السوفياتي السابق ودول الشرق الأدنى والشرق الأوسط لحماية الدولة الألمانية وشركاتها في قطاعات معينة من الشركات الأجنبية وأجهزة المخابرات الأجنبية (ADIT, 2007)؛

➤ مجمع جمعيات حماية الشركات (Arbeitsgemeinschaft Sicherheit in der Wirtschaft، ASW) يضم بعض الجمعيات الجهوية الموجودة في مختلف الأقاليم الألمانية (ADIT, 2007).
فبالإضافة إلى جمع المعلومات، كانت المهمة الرئيسية لـ ASW هي تمثيل المصالح الأمنية للاقتصاد الألماني على المستويين الفيدرالي والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالسلطات الأمنية السياسية والمركزية، بالإضافة إلى وسائل الإعلام، كما تتمثل مهمتها في تقديم المشورة والمساعدة للشركات والمؤسسات في جميع قضايا الأمن ذات الصلة بالاقتصاد ... من خلال التعليم، التدريب، الندوات، الاستشارات والتحليل وأمن المعلومات. وفقاً لما جاء في موقعها الرسمي (Allianz für Sicherheit in der Wirtschaft، Baden-Wuerttemberg).

3- مناقشة النتائج

بناء على ما ورد سابقاً نأتي إلى اختبار الفرضية التي تم وضعها في مقدمة الدراسة:
"يتوفر نموذج الذكاء الاقتصادي الألماني على جميع مقومات أو أسس بناء نموذج ذكاء اقتصادي قائم بذاته"

وهذا ما يمكن استخلاصه من خلال الهيئات التي يتكون منها نموذج الذكاء الاقتصادي الألماني، حيث لاحظنا تعددا في كل من الهيئات الخاصة باليقظة، التأثير والحماية وهي الأسس الثلاثة التي يقوم عليها نموذج الذكاء الاقتصادي. لكن يبقى العنصر الواجب توفره في أي نموذج من نماذج الذكاء الاقتصادي ألا وهو التفاعل الموجود بين مكونات النموذج إذ لابد لهذه الهيئات من التفاعل فيما بينها لتحقيق الذكاء الاقتصادي للدولة وهو ما سنعمل على تحليله من خلال النتائج المتوصل إليها:

• من خلال دور الهيئات الحكومية لاحظنا كيف أنها تعمل على تمويل مشاريع البحث والتطوير الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من النموذج الألماني؛

• من خلال استعراض منظمات ترقية المشاريع لاحظنا (كمنظمات خاصة بالبحث والتطوير) دورها في دعم الباحثين من التعليم العالي؛

• ومن خلال الهيئات الخاصة بالمعلومات من المستوى الأول لاحظنا التعاون الموجود بين الصحافة والجامعات: فـ "IDW الألماني" قد أنشأت بمبادرة ثلاث جامعات ألمانية هي "بوخوم"، "بايروت"، "كلوستال"؛

• أما من خلال المنظمات الداعمة للمعاهد (مراكز الأبحاث)، فنلاحظ الدور الذي تلعبه الحكومة في تمويل مشاريع البحث الخاصة بهذا النوع من المنظمات، حيث استثمرت ألمانيا 104.8 مليار يورو سنة 2018 في البحث والتطوير (ÉCONOMIE & INNOVATION)؛

• من خلال الجامعات التي تتوفر عليها ألمانيا لاحظنا وجود جامعات ذات البرامج الخاصة التي تعمل على توفير العنصر البشري المكون في الذكاء الاقتصادي، كما نلاحظ الدور الكبير الذي تلعبه الجامعات الأخرى في دعم نظام الذكاء الاقتصادي لما توفره من كم كبير نسبيا من الخرجين في الهندسة والتصنيع والبناء؛

• من خلال هيئات التأثير لاحظنا وجود وكالة التجارة الخارجية الفيدرالية (كعنصر من عناصر التأثير) التابعة لوزارة الاقتصاد (كعنصر من عناصر النظام الوطني للإبداع والابتكار) وهي وكالة مسؤولة عن مساعدة الشركات الألمانية في الأسواق الخارجية؛

هذا التفاعل بين مكونات نموذج الذكاء الاقتصادي الألماني هو عنصر أساسي لا بد له وأن يحسب لصالح هذا النموذج، نظرا لأهمية التفاعل بين هيئات أي نموذج في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة منه، ولعل المراتب الاقتصادية التي يحتلها هذا البلد هي من أهم المؤشرات على نجاعة نموذج ذكائه الاقتصادي في تحقيق التنافسية، حيث تتربع ألمانيا على عرش اقتصاديات أوروبا والمرتبة الرابعة عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إذ بلغ ناتجها المحلي 3.69 ترليون دولار بنسبة نمو 2.22 % سنة 2020 (سبتمبر، 2020).

وهو ما يؤكد صحة الفرضية الموضوعية سابقا أي: "يتوفر نموذج الذكاء الاقتصادي الألماني على جميع مقومات أو أسس بناء نموذج ذكاء اقتصادي قائم بذاته".

وبالتالي يمكننا استنتاج ما يلي:

- على المستوى النظري يتلخص مفهوم نموذج الذكاء الاقتصادي في مجموعة من الهيئات المتفاعلة فيم بينها والموجودة داخل الدولة بهدف تحقيق ذكائها الاقتصادي، مما يضمن تنافسيتها بين الدول وتنقسم هذه الهيئات إلى: هيئات خاصة بجمع المعلومات أي اليقظة (وهي تنظيمات مساعدة على البحث والتطوير أي النظام الوطني للإبداع والابتكار، تنظيمات خاصة بالمعلومات من المستوى الأول)، وأخرى خاصة بالتأثير (وهي تنظيمات مساعدة على غزو الأسواق وتنظيمات خاصة بالاستعلام والتأثير)، هيئات خاصة بالحماية والتي قد تتضمنها هيئات اليقظة أو قد تكون منفصلة عنها مثلما رأينا في النموذج الألماني؛
- يشتمل نموذج الذكاء الاقتصادي الألماني على جميع مقومات بناء نموذج ذكاء اقتصادي سواء من حيث الهيئات أو من حيث التفاعل مما يفسر اهتمام ألمانيا به.

الخاتمة

تطرقت الدراسة في جانبها النظري إلى تحديد الأسس التي يقوم عليها أي نموذج للذكاء الاقتصادي ومن تم استعراض الهيئات التي يشتمل عليها النموذج الألماني من خلال إبراز الهيئات المكونة له، ولتحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة بجمع البيانات اللازمة عن طريق مصادر مختلفة كالأبحاث العلمية والانترنت ومن تم تحليلها. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي:

- على المستوى النظري يتلخص مفهوم نموذج الذكاء الاقتصادي في مجموعة من الهيئات المتفاعلة فيم بينها والموجودة داخل الدولة بهدف تحقيق ذكائها الاقتصادي، مما يضمن تنافسيتها بين الدول؛
- يشتمل نموذج الذكاء الاقتصادي الألماني على جميع مقومات بناء نموذج ذكاء اقتصادي سواء من حيث الهيئات أو من حيث التفاعل مما يعطي انطبعا عن مدى اهتمام ألمانيا به.
- توصيات الدراسة: في ظل النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة يمكننا تقديم التوصيات الآتية:
- ضرورة اهتمام الدول التي تسعى إلى تحقيق تنافسيتها بين الدول إلى تبني نموذج ذكاء يمكنها من ذلك، نظرا لاشتداد المنافسة بين الدول؛
- لاحظنا من خلال النموذج الألماني تعدد هيئات البحث والتطوير مما يعني أن إحدى ركائز نجاح الدول هو اهتمامها بالعلم؛
- محاولة الاستفادة من النموذج الألماني في بناء نموذج يتوافق مع الأهداف التي تسعى إليها الجزائر، ثقافتها والإمكانيات المتوفرة لديها.

آفاق الدراسة: ترى الباحثة وجود العديد من المواضيع التي يمكن للباحثين معالجتها مثل:

- دراسات معمقة حول نماذج عالمية أخرى للذكاء الاقتصادي؛
- إجراء دراسات مقارنة بين النماذج العالمية للذكاء الاقتصادي؛

- التطرق إلى نماذج الذكاء الاقتصادي لبعض الدول الآسيوية التي لم يتم تسليط الضوء عليها بالرغم من تفوقها الاقتصادي ككوريا الجنوبية على سبيل المثال لا الحصر؛
- تحليل نموذج الذكاء الاقتصادي في الجزائر استنادا إلى ما تم التوصل إليه من أسس بناء نموذج ذكاء اقتصادي مما يضمن تحديد الإمكانيات أو النقائص التي قد يحتوي عليها؛
- رأس المال البشري ودوره في تحقيق الذكاء الاقتصادي للدول؛
- دور الجامعات في توفير رأس المال البشري المؤهل لتحقيق الذكاء الاقتصادي للدول.

المصادر والمراجع:

1. About Leibniz Association . (s.d.). Consulté le Aout 11, 2020, sur Leibniz Association : <https://www.leibniz-gemeinschaft.de/en.html>
2. German Think Tank Guide . (2008). Consulté le Aout 23, 2020, sur OSC Media Aid: <https://fas.org/irp/dni/osc/german-think.pdf>
3. About Transparency International. (2020). Consulté le Aout 19, 2020, sur Transparency International: <https://www.transparency.org/en/about>
4. ADIT. (2007, Septembre). intelligence economique et PME. Ile de France, CRCI (Chambre Régionale de Commerce et d'Industrie) de Paris- Ile de France, FRANCE.
5. Allen, M. (2009). Germany's National Innovation System. Encyclopaedia of Technology and Innovation , pp. 375-389.
6. Allianz für Sicherheit in der Wirtschaft Baden-Wuerttemberg. (s.d.). Consulté le Aout 24, 2020, sur About us: https://www.asw-bw.com/54/About_us
7. BEDDEK, F. (2010/2011). Essai sur le système national d'innovation algérien et ses déterminants. Oran, Faculté des sciences économiques, des sciences de gestion et des sciences commerciales: Université d'Oran- Es Senia.
8. CARAYON, B. (2003). l'intelligence economique. Paris FRANCE.
9. ÉCONOMIE & INNOVATION. (s.d.). Consulté le Aout 24, 2021, sur Allemagne Faits et réalités: <https://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/fr/allemande-en-un-coup-doeil/un-site-performant>
10. ESCURAT, A. (2016, evrier). Le lobbying outil démocratique. Fondation pour d'innovation politique.
11. Federal ministry of education and research. (s.d.). Consulté le Aout 11, 2020, sur Federal institutions : <https://www.research-in-germany.org/en/research-landscape/research-organisations/federal-institutions.html#0>

12. FERRIA, H., & VACHEL, J. (2019, Février 11). Les think tanks français : des lobbies intellectualisés ? Consulté le Aout 31, 2020, sur Portail de l'IE: <https://portail-ie.fr/analysis/2061/les-think-tanks-francais-des-lobbies-intellectualises>
13. GLOAGUEN, P. (2012). Le guide de l'intelligence économique. <https://www.gifas.asso.fr/fichiersPDF/Publications/Publications/Guide-du-routard-de-l-intelligence-economique-2012.pdf>.
14. Information about the IDW. (s.d.). Consulté le Aout 19, 2020, sur IDW Informationsdienst Wissenschaft: <https://idw-online.de>
15. JOFRE, S. (2008). Overview and Analysis of the Japanese and US Innovation Systems. DTU, Denmark . Denmark, DTU.
16. JUILLET, A. (2004, Mai). L'état relance la dynamique. Consulté le Novembre 23, 2017, sur CONSTRUCTIF: http://www.constructif.fr/bibliotheque/2004-5/une-nouvelle-politique-publique-pour-repondre-a-la-guerre-economique.html?item_id=2551
17. Le lobbying stratégique. (s.d.). Consulté le Février 07, 2018, sur Strategic intelligence: <http://www.strategicintelligence.ch/lobbying-strategique.php>
18. LESTRADE, B. (2007). Les syndicats en France et en Allemagne: Difficiles adaptations aux mutations de la société. Comité d'études des relations franco-allemandes (Cerfa).
19. Lingee . (s.d.). Consulté le Aout 08, 2020, sur arbeitgemeinschaft industrieller forschungsvereinigungen: <https://www.linguee.fr/allemand-francais/traduction/arbeitsgemeinschaft+industrieller+forschungsvereinigungen.html>
20. MARTRE, H. (1994). INTELLIGENCE ÉCONOMIQUE ET STRATEGIE DES ENTREPRISES. France: bdc base de connaissances .
21. MATTHEW, M., & ALLEN, C. (2015, January). The National Innovation System in Germany.
22. Spielkamp, A., & Vopel, K. (1997). National Innovation System and Mapping Innovative Clusters at the Firm Level. Mannheim: Center for European Economic Research, ZEW.
23. Toupictionnaire : le dictionnaire de politique. (s.d.). Consulté le Aout 08, 2020, sur La toupie : <http://www.toupie.org/Dictionnaire/Syndicat.htm>

24. ZINNBAUE, D., DOBSON, R., & DESPOT, K. (2009). Global corruption report 2009 Corruption and the Private Sector. United Kingdom: Cambridge University Press.

25. بشير شايب. (2015). مفهوم الإدارة المحلية والحكم المحلي. African journal of political sciences ، 4 (1)، 9-20.

26. حنان شطيبي. (2010/2009). الحركة النقابية العمالية في الجامعة الجزائرية دافع أو معرقل للأداء البيداغوجي؟ دراسة حالة جامعة منتوري — قسنطينة —. تسيير الموارد البشرية، قسنطينة -الجزائر-.

27. رضوان آيت قاسي عزو، نبيلة مسيلتي، و الحاج بن زيدان. (ديسمبر، 2018). الذكاء الاقتصادي لمواجهة الأزمات الاقتصادية -عرض النموذج الألماني-.

28. سارة سمير. (28 ديسمبر، 2020). ترتيب دول العالم اقتصادياً 2020.. وما تأثير كورونا على أقوى الدول؟ تاريخ الاسترداد 24 أوت، 2021، من الرؤية: <https://www.alroeya.com/117-53/2186896-%D8%AA%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D8%A8-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7-2020-%D9%88%D9%85%D8%A7-%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88>

29. وسام داي. (2016/2015). الذكاء الاقتصادي في خدمة تنافسية الأقاليم: دراسة حالة الصناعة الصيدلانية والبيوتكنولوجية في الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة، الجزائر: جامعة باتنة.